خالد العتيبي

سعدون حماد

قدموا طلبات بعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع

نواب : إجلاء الكويتيين بالخارج في أسرع وقت أولويتنا

العدساني: اقتصادنا يقف على أرض صلبة بشهادة كل التصنيفات الدولية

- عبد الله الكندري: نحتاج وقفة جادة وتكاتف الجهود لتوفير الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء
- إذا وضعت الحكومة الحلول المناسبة واستردت الأموال المحتجزة سوف نعبر لبر الأمان
- العاقل هو من يستفيد من دروس هذه الأزمات ونثمن التلاحم بين أبناء شعبنا
- العتيبي : المنظومة الصحية لبعض الدول المتواجد فيها رعايانا بدأت تتأثر
- حماد : وقعت طلبا لعقد جلسة بشأن «إجلاء المواطنين» ورئيس المجلس سينسق مع الحكومة بشأنه
- 95 في المئة من مواطنينا بالخارج أصحاء وهؤلاء يجب أن يعودوا بأسرع وقت

عبدالله الكندري

الأمور الصحية ونحن داعمين لها ولكن هذا لا يعني ان نغض النظر عن الأمور المالية» .

وبين أن « أزمة كورونا أدخلت العالم كله في أزمة اقتصادية كبيرة ونحن لسنا بمعزل عن ذلك خصوصا اننا نعتمد على مورد واحد لا نستطيع ان نتحكم بسعره ، نعم أؤكد بان اقتصادنا متين ولكنه على شكل استثمارات «أصول سندات اسهم عقارات صناديق ومحافظ استثمارية من الصعب تسييلها في الوقت الراهن حتى لا يكون هناك خسائر مادية.

وطالب الطبطبائي الحكومة بأن تدرس حلولا متنوعة لتغطية اي عجز في الميزانية بعيدا عن الدين العام بتوفير السيولة المطلوبة من صندوق الأجيال أو مؤسسات الدولة التي تملك السيولة مثل الصندوق الكويتي للتنمية الذي تحيي دوره وندعمه» .

واشار الى تقديمه اقتراح بقانون بأن يكون صرف هذا الصندوق ٤٠ ٪ من أمواله للمشاريع في الكويت ومساعدة الميزانية و ٦٠٪ الأخرى في الخارج متمنيا ان تقوم اللجنة التشريعية بدراسته في اقرب وقت وإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة.

واضاف ان «من بين الحلول المقترحة الاستفادة من الأرباح المحتجزة التي لو تستردها وزارة المالية لن يكون لدينا عجوزات وهي تشكل مبالغ كبيرة جدا ، لذلك اطمان أهل الكويت بان الحكومة إذا عملت على استرداد الأرباح المحتجزة لن تكون لدينا مشاكل مالية إنما يتم تعزيز الميزانية ، كل ذلك كفيل بتعزيز المركز المالي للدولة» .

واكد ان لجوء الحكومة للدين العام بسبب ان حالة الميزانية سيئة وليس الاقتصاد بشكل عام بسبب الهدر في الأموال العامة وسوء الإدارة والتبذير بالإنفاق والاعتماد على مورد واحد والفساد المستشري وعدم ترشيد الإنفاق، معربا عن رفضه بان يدفع المواطن الثمن.

واكد الطبطبائي قيامه بالدور الرقابي بشأن الهدر في أموال المشاريع من خلال استجوابين سابقين لوزيري النفط والإسكان بسبب الهدر على مشاريع لا نحتاج اليها، مشيرا الى ان مشروع الحكومة للدين العام سيء لا يحدد أوجه الصرف فقط عناوين رئيسية مثال نود ان نمول «المشاريع الرأس مالية» دون تعريفها ما هي ، وما هو تاثيرها على الاقتصاد الكويتي ؟ .

واضاف « السؤال الأهم كيف نضمن ان الحكومة لن تصرف هذا القرض على عقود استشارية مليونية «كالبنك الدولي ..وذلك بعد الإدارة الموفقة للعقليات الكويتية لأزمة كورونا والذي تحدث عن نجاحها كل دول العالم» .

وقال الطبطبائي القطاع النفطي لديه عقد مع شركة «شل» بقيمة اكثر من ٦ مليارات لزيادة الإنتاج ، وكانت نتيجة ذلك نزول إنتاجنا ، لذلك طلبنا بمعرفة أوجه الصرف لهذا القرض الذي نحن رافضين له والذي أتت به الحكومة يوم امس وهو الخطة والحل الوحيد لديها، هناك أرباح محتجزة على وزير المالية استرجاعها وعدم الدخول في دوامة الديون» .

وأكد على ان «الحلول موجودة لدعم الميزانية وعلى الحكومة ان تأخذ وتبادر وتسمع من النواب الذين قدموا الحلول المنطقية ، وعدم المقارنة ما بين هذه الأزمة والأزمة التي مرت بها الكويت إبان الغزو.

وتابع «هناك فرق بين الأمرين ففي الغزو كانت هناك ادارة ناجحة لاستثماراتنا الخارجية وكانت المشكلة ليست عالمية ، والشعب عاش في تلك الحقبة مما حققته استثماراتنا الخارجية ، وكذلك المصاريف في ذلك الوقت كانت اقل من المصاريف اليوم ، شتان مابين الحقبتين وهذا مثال بغير محله» .

وتابع الطبطبائي «أبشر أهل الكويت ان اقتصادنا متين ، ويجب عدم غض النظر عن الفساد الذي يحصل في ظل أزمة كرونا ، خصوصا موضوع بنك وربة الذي كلف الدولة ملايين بسبب الإدارة التي لم تتخذ الإجراءات والقرارات الصحيحة، وعلى الحكومة محاسبة تجار الإقامات ومن تاجر بالبشر وتحميله تكاليف تذاكر مخالفي الإقامة وعدم تحميلها المال العام» .

واختتم الطبطبائي تصريحه قائلا «اطمان أهل الكويت بانه إذا الحكومة وضعت الحلول المناسبة واستردت الأموال المحتجزة سوف تعبر لبر الأمان ولكن عليها التحرك ولا تقف عند مشروع الدين العام لانه مرفوض .

من جانب آخر أكد النائب رياض العدساني أن الاقتصاد الكويتي يقف على أرض صلبة بشهادة كل التصنيفات الدولية المعتمدة، مشددًا على رفضه أي مشاريع حكومية تتعلق بالدين العام أو الخصخصة.

وقال العدساني في تصريح بمجلس الأمة أمس أن الاجتماع النيابي الحكومي الذي عقد في مكتب رئيس مجلس الأمة أمس تضمن تقديم حلول نيابية لمسألة عجز الميزانية في حين اقتصر العرض الحكومي على فرضيات ولم يستند إلى أرقام حقيقية.

وأوضح العدساني أن الحكومة استعرضت خلال الاجتماع مشروع الدين العام بقيمة 20 مليارًا غير أنها لم تقدم حلولًا ولا معالجات ولم تقم بأي دراسة وافية للمشروع قبل تقديمه، مؤكدًا رفضه هذا المشروع جملة وتفصيلًا.

وأضاف « ناقشت الحكومة في تقرير قمت بإعداده يقدم حلولًا متكاملة تتناول الأصول والاستثمارات والصناديق السيادية والحسابات الختامية والميزانية والمصروفات وحساب العهد والأرباح المحتجزة».

وقال العدساني «قدمنا الحلول الاقتصادية والمعالجات الحسابية، والحكومة لم تأت بأي حلول واكتفت بعرض أرقام وافتراضيات وأمثلة، معتبرًا أن إعلانه استجواب وزير المالية يأتي في إطار رغبته بأن تتم الحلول الاقتصادية على أسس صحيحة.

من ناحيته طالب النائب عبد الله الكندري بضرورة تكاتف الجهود من قبل الهيئة العامة للزراعة ومعهد الأبحاث والهيئة العامة للاستثمار لتوفير الامن الغذائي في البلاد في ظل توتر المعلومات عن بوادر شح على مستوى العالم واحتفاظ الدول بالإنتاج الزراعي والحيواني لها، وأضاف الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة انه تقدم مع أربعة النواب بمبادرة لتوفير الأمن الغذائي في دولة الكويت مؤكدا ضرورة ان تكون هناك وقفة جادة لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الزراعي فيها.

وبين أن المبادرة ترسم خارطة طريق لتحقيق الأمن الغذائي وتضمن دعم حقيقي للمزارع ، إضافة الى انشاء مزارع للابقار والإستزراع السمكي ومزارع الأسماك.

وطالب الكندري بضرورة تنفيذ توصيات مجلس الامة بإنشاء شركة أخرى توازي شركة المواشي لزيادة المخزون الاستراتيجي مثلما تفعل بعض الدول.

وقال الكندري ان هذه الشركة ستقوم بشراء اراضي في الخارج تعمل على الزراعة وزيادة الانتاج الحيواني ،مطالبا الهيئة العامة للاستثمار بان يكون لها دور في هذا المجال.

وأشار إلى أن هذه المنظومة لا تقتصر فقط على توزيع المزارع والجواخير والاستزراع السمكي انما يجب ان تكون بشكل اكبر .

واوضح الكندري ان هذا الملف تم تداوله منذ عام ١٩٨٠م ولكن للاسف لم يتم تنفيذه ولكن جاء الوقت الان في هذه الأزمة ان تكون هناك وقفة جادة للنهوض بالدولة في هذا المجال.

وشكر الكندري المزارعين وأهل الخير على دعمهم ومساندتهم للانتاج الزراعي في الكويت في الفترة السابقة مشددا على ضرورة ان يكون للهيئة العامة للزراعة ومعهد الابحاث دور اكبر في المرحلة القادمة.

وقال ان العاقل هو من يستفيد من دروس هذه الأزمات مشيدا بالترابط والتلاحم والتكاتف بين ابناء الشعب الكويتي والمتطوعين مع الحكومة في مواجهة هذه الازمة.

وأضاف الكندري ان هناك الكثير من الملفات العالقة وقضايا لم تحل خلال السنوات السابقة اثرت اليوم على التعاطي مع هذه الأزمة وعلى سبيل المثال القضية الموقوتة وهي « العمالة السائبة » التي اثرت على التركيبة السكانية .

من جانبه أعلن النائب خالد العتيبي أنه تقدم بطلب عقد جلسة خاصة موقع من 10 نواب وجار تقديمه إلى رئيس مجلس الأمة للتنسيق مع الحكومة وسرعة عقد هذه الجلسة الهامة لمعرفة خطط الحكومة والاستعجال في إجلاء المواطنين من الخارج.

وقال العتيبي في تصريح بمجلس الأمة إن هناك خطة وآلية حكومية لإجلائهم إلا أن هذة الخطة بطيئة جدا، لافتا إلى أن المنظومة الصحية لبعض الدول المتواجدين فيها بدأت تتأثر بسبب كثرة المصابين بالفيروس ما ينعكس سلبا على مواطنينا ويزيد الخطر على استمرار تواجدهم في هذه الدول. وأضاف أن الكويت مثل بقية دول العالم تأثرت بانتشار الفيروس وهناك مجهودات قامت به الحكومة مشكورة وأيضا هناك التزام من المواطنين.

بدوره أوضح النائب سعدون حماد أنه قدم أمس طلبا لعقد جلسة خاصة لمجلس الامة من أجل الإسراع في عودة المواطنين الكويتيين من الخارج، مشيرا الى ان رئيس مجلس الأمة استلم الطلب وسيقوم بالتنسيق مع الحكومة بشأنه.

وأشار حماد الى انه تقدم مع عدد من النواب بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة خطة إجلاء المواطنين من الخارج خصوصا مع تفشي وباء كورونا في دول لم تعد قادرة على توفير الرعاية الصحية لغير مواطنيها.

واقترح إجراء فحص للكويتيين في الخارج، مشيرا الى اننا نعلم أن 95 في المئة منهم أصحاء وهؤلاء يجب أن يعودوا في أسرع وقت.

وأضاف: لن نقبل عودة الكويتيين بـ«القطارة» خصوصا أن الراغبين بالعودة نحو 50 ألف مواطن.. والغالبية فحصهم سليم.

كما طالب حماد بعودة جميع الكويتيين في دول الخليج فورا لأنهم خضعوا لحجر صحي لمدة أسبوعين وثبت أنهم غير مصابين.

جانب من عودة رحلة سابقة أجلت مواطنين

الأطقم الطبية بالمطار جاهزة دائما لاستقبال رعايانا

الناقل الوطني على أهبة الاستعداد